مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باتجاه التنمية المستدامة
اسم الكاتب: د. رسلان خضور، نادية العلمي شبانة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4838
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 20:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باتجاه التنمية المستدامة

الدكتور رسلان خضور*
نادية العلمي شبانة**

(تاريخ الإيداع 16 / 5 / 2016. قُبِل للنشر في 30 / 6 / 2016)

□ ملخّص □

أمام الاهتمام المتزايد والسباق بين مختلف الدول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وأزمة منطقة اليورو والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، تسعى كل الدول خاصة النامية منها جاهدة إلى توفير الظروف المواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. والجزائر كغيرها من الدول النامية ليست بمنأى عن هذه التحولات مما يستدعي؛ انتهاج سياسات وإصلاحات تهيئ بيئتها الاقتصادية المناسبة وإقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي للتوائم وهذه التطورات، لأجل الاستفادة من مزاياها ولتعزيز قدراتها التنافسية في عالم مفتوح أمام التجارة وأمام الاستثمارات الأجنبية والدخول في دائرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة عموما.تهدف هذه الدراسة إلى التعرفعلى الإجراءات التي تسعى الجزائر من خلالها إلى تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة باعتبارها مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التنمية المستدامة، الاستثمار في الجزائر.

* أستاذ– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد –جامعة دمشق – سورية.
** طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد –جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

Activation of foreign direct investment in Algeria towards sustainable development

Raslan Khadour*
Nadia Leulmi Chebana**

(Received 16 / 5 / 2016. Accepted 30 / 6 / 2016)

□ ABSTRACT □

Given the growing interest and the race between countries to foreign direct investment, especially after the financial policies and recent developments and global economic crisis in the Arab region, and the crisis in the euro zone and the recession in the global investment market, with the moderns developments in foreign investment trends, all countries and especially developing countries seek to provide favorable conditions for attracting foreign direct investment, and Algeria, like other developing countries, are not immune to these changes, which calls for the adoption of policies and reforms that create the appropriate economic environment and adopt a policy of open door to foreign investment so that it matches these developments in order to benefit from its advantages and strengthen their competitiveness in an open world trade and foreign investment and at the end engage in the circle of economic growth and achieve sustainable development in general. This paper aims to find out the measures by which the Algeria seeks to enable foreign direct investment towards sustainability, as sustainable development is a prerequisite for the realization of justice and equity in the distribution of development gains and wealth between generations.

Key words :Foreign Investment, Sustainable Development, Investment InAlgeria.

*Professor- Economics Faculty- Damascus university - Syria.
**Postgraduate Student- Economics Faculty- Damascus university - Syria.

مقدمة:

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا ، والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق ميزات تنافسية عديدة.

ومن هذا المنطلق، اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اتخاذ الأجراءات اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها للسوق المحلي. وفي هذا الإطار تبنت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية، كما تهدف إلى التنظيم والتحكم في عملية التحول لاقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد الوطني، بدءً برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، وإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، ووضع الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار، هذه التغيرات الجوهرية أدت إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي.

ومن هنا تأتي أهمية التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة كيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التطورات العالمية.

أهمية البحث وأهدافه:

– أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تبيان مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عاملاً لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي ، وعليه فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الراهنة أصبحت ضرورة وخياراً استراتيجياً لا مناص منه للنهوض بالاقتصاد.

– أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة من خلال:

1- التعرف على واقع وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المتبعة حاليا ومن ثم العمل على تهيئة المناخ الأنسب لتحقيق مزيد من تدفقات الاستثمارات المباشرة الملائمة للاقتصاد الجزائري

2- التعرف على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2014.

– مشكلة البحث

أمام السعي الدؤوب للجزائر كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، وتتجلى مشكلة البحث في التساؤل الجوهري التالي:

كيف يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

وعلى ضوء ذلك ومن أجل بلورة حقيقية لإشكالية البحث، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تستدعي اهتماماً خاصاً وهي كما يأتي:

ما الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر ؟ وما هي السياسات الواجب إتباعها لتحقيق ذلك ؟

– فرضية البحث:

للإجابة عن التساؤلات أنفة الذكر، نقدم جملة من الفرضيات:

الفرضية الأولى: سلبية بعض مؤشرات التنافسية

الفرضية الثانية:إن تهيئة المناخ المناسب للاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فد يؤثر بطريقة مباشرة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

منهجية البحث:

حتى تتسنى الإجابة على إشكالية البحث وتحليل أبعادها ومحاولة التحقق من الفرضيات المتبناة تم الاستناد على:

– المنهج الوصفي؛الذي يسمح باستيعاب الإطار النظري والمتمثل في دراسة نظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

– المنهج التحليلي؛بالنسبة لهذا المنهج فقد اعتمد خاصة كأساس لعرض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر ، وللتعرف على التدابير والسياسات التي تبنتها الجزائر في إطار التنمية المستدامة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً. مفهوم التنمية المستدامة

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وفي سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية[1].

1-1 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أ –**البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

ب – **البعد البيئي:**يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوزت تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أما الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

ت –**البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين، لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[2].

---

[1]المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستديمة والإدارة المجتمعية ، ، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين، ص68

[2]باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص189

ثانيا. الاستثمارات الأجنبية

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه «قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات»[1].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً أنه: «الاستثمار الذي يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم»[2].

و يعرف أيضاً: « أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وهذا الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي تمارس استخراج النفط وتسويقه[3].

«ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة»[4].

2-1 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وفيما يلي نستعرض أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

الاستثمار المشترك شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر المشاركة هنا على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضاً المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع [5]، ينطوي هذا التعريف على جوانب عديدة:

- هو اتفاق طويل الأجل أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نوع من النشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي.
- قيام أحد الطرفين بشراء حصة في شركة وطنية تؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك[6].

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي . أو الشركات متعددة الجنسيات . في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعد المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلاً لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، على عكس الدول المضيفة التي تتردد كثيراً في منح تصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشاريع، وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية، غير أنه في المرحلة الحالية تسارع بل تسابق دول العالم الثالث لجذب أكثر للاستثمارات الأجنبية. حتى وإن كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

---

[1] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004،العدد33، ص 2
[2] جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1982، ص 11
[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 171
[2] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر ، 2005، ص19.
[5] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب العاصمة، الإسكندرية، 2003، ص15
[6] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة،عمان، 2009، ص 140.

ت- الاستثمار في المناطق الحرة

يعني قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات اقتصادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في المناطق الحرة لدولة من الدول. وكما هو معلوم، تعد المناطق الحرة جزءاً من التراب الوطني للدولة المضيفة، ولكن لا ينطبق على الاستثمار فيه القوانين والأنظمة المطبقة على التراب الوطني، وخاصة تلك الأنظمة المتعلقة بالتصدير والاستيراد؛ أي تعد خارج الحدود الجمركية للدولة[1].

ث- مشروعات التجميع

وتأخذ هدف المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم بموجبها الشريك الأجنبي بتقديم مكونات الإنتاج لسلعة معينة (سيارة، كمبيوتر، ثلاجة، مكيف...) للشريك الوطني، ليقوم بعمليات التركيب والتجميع لتصبح منتجاً نهائياً.

2-2 تحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لقد كان توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 في إطار نية الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهم الخطوات التي كانت تدل على عزم الجزائر على الانفتاح الاقتصادي والتجاري أكثر فأكثر، إضافة إلى عزمها تهيئة مناخها الاستثماري، من خلال ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية أكثر لصالح المستثمرين وذلك بهدف جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمةً واستقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية والمساعدة على رفع التحدي الكبير للاقتصاد الجزائري المتمثل في فكه من تبعية قطاع النفط من خلال تشجيع توطن الشركات الأجنبية في المجالات الأخرى والتي تمتلك الجزائر مزايا نسبية فيها، مما قد يساهم في تنويع الصادرات، لاسيما مع مباشرة الجزائر برنامج طموح للإنعاش الاقتصادي بفضل تحسن مداخيل البلد من العملة الصعبة.

والجدول الآتي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 لغاية 2014.

الجدول رقم (01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014 الوحدة مليون دولار

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الواردة	1065	634	882	1081	1795	1662	2593
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
التدفقات الواردة	2746	2300	2580	3052	2661	1488	-

Source: UNCTAD,www.unctad.org

حسب بيانات الجدول، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا ملحوظا حيث بلغت 1.081 مليار دولار في سنة 2005، لتواصل ارتفاعها إلى 1.795 مليار دولار سنة 2006. وقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعها على الرغم من تبعات الأزمة العالمية حيث بلغت 2.593 مليار دولار سنة 2008 لتقفز هذه التدفقات إلى حجم 2.746 مليار دولار سنة 2009 لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية. غير أن هذه التدفقات عرفت تراجعا ملموساً حيث بلغت خلال سنة 2010 حوالي2.300 مليار دولار لترتفع بشكل غير مسبوق سنة 2012 حيث حققت 3,052 مليار دولار، غير أن هذه القيمة تراجعت كما هو موضح في الجدول لتصل في عامي 2013 و2014 إلى على التوالي 2.661 مليار دولار، 1.488 مليار دولار ويرجع ذلك إلى التطورات السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية.

[1] **الخطيب ممدوح عوض، التنمية والتخطيط، مطبعة القمحة، ط2، دمشق، 2003، ص 259**

2-3 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وهي الهيئة المكلفة رسمياً بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، غير أنه يبقى محدود مقارنة بالجهود المبذولة لترقيته، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 و سنة 2014، تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 58888 مشروع استثماري، لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 564 مشروع استثماري، أي أن الاستثمارات الأجنبية لم تمثل من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر طوال الفترة الممتدة بين 2002 و2014 سوى نسبة 1% من حيث العدد وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2014.

البيان	عدد لمشاريع	النسبة	المبلغ مليون د.ج	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
الاستثمار المحلي	58324	99	8010771	77	848302	88
الاستثمار الاجنبي	564	1	2354099	23	113879	12
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

Source : ANDI, 2013

لقد تم التصريح لدى وكالة ANDIعن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال الفترة 2002 – 2014، حيث أن قيمة 564 مشروع استثماري أجنبي قدرت بـ 2354099 مليون دينار جزائري من أصل 10372871 مليون د ج تمثل قيمة إجمالي الاستثمارات الوطنية خلال نفس الفترة الزمنية، أي يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل نسبة 1% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية خلال الفترة 2002 – 2014 كما هو موضح في الشكل

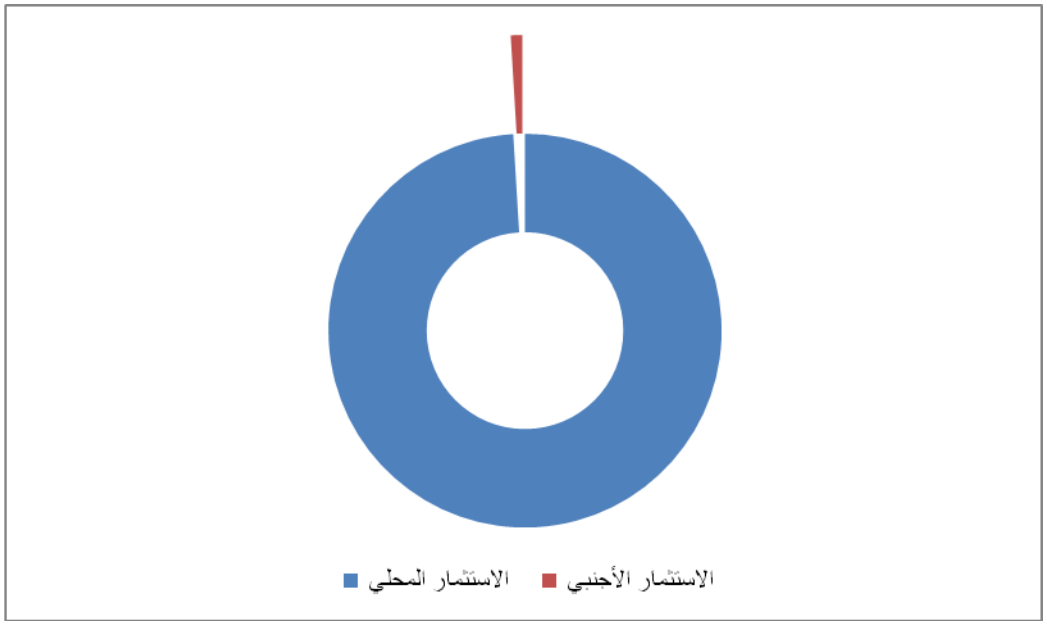

الشكل رقم (01): عدد المشاريع المصرحة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

بشكل عام يمكن القول إن المشاريع الاستثمارية في الجزائر قد تمت إجمالاً بوتيرة معتبرة بدءاً من سنة 2002 حتى سنة 2014، ولعل ذلك يرجع إلى مدى نجاح الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، وذلك منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية إلى الوقت الحالي؛ إلا أن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز ويتطلب مزيد من التحسين.

ثالثاً- بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في دولة الجزائر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من التوجهات التي تبنتها الدول في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفيما يلي سيتم عرض بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر.

3-1 دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاقتصادية

سيتم قياس الاستدامة الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي ترصد الأداء الاقتصادي لها وذلك في محاولة لتحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام

يشكل مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مدخلا لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2002- 2014 كما هو مبين في الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
GDP/FDI	1.876	0.933	1.033	1.047	1.531	1.229	1.510
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
GDP/FDI	1.988	1.397	1.293	0.710	0.8050		-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21

عرفت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي تطورا مستمر منذ سنة 2003 لغاية سنة 2010، ثم بدأت بالانخفاض لتصل النسبة إلى 0.710، وهو ما يقلل من الأثر الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التطورات العالمية الراهنة.

ب- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

حققت الجزائر معدلات نمو متباينة بين الانخفاض والارتفاع تماشيا مع التطورات التي يمر بها العالم، ويهدف مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى رصد آثار وانعكاسات تقلص الاستثمار الأجنبي بفعل التطورات العالمية. والجدول الآتي يبين تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2014.

الجدول رقم (04): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.4	3.9	3.4	2.8	4.1

Source :, Différent rapport sur le site: www.bank-of-algeria.dz

ومن خلال الجدول السابق تبين أن الجزائر حققت خلال الفترة 2002 – 2014 معدلات نمو موجبة لم تتجاوز 5%، فبالرغم من ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى أرقام قياسية ، إلا أنها لم تساهم في تحقق نمو اقتصادي كبير، حيث بلغ النمو سنة 2009 ما نسبته 2.4%، ليرتفع خلال سنة 2012 و سجل معدل نمو في حدود 3.4%، أما في سنة 2014 كان معدل النمو في حدود 4.1% وعليه فإنه بسبب الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط جعل انخفاض عائدات القطاع يؤثرعلىوتيرة النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خارج قطاع النفط رغم زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى قطاع الطاقة. غير أن هناك توقعات بتحسن آفاق النمو الاقتصادي مستقبلا في الجزائر على ضوء المقومات التي تتوفر لدى الدولة من الغاز والنفط الصخريين، وكذلك تقدم خطة الحكومة في زيادة التنويع الاقتصادي[1].

ت- الناتج الداخلي الخام الفردي

حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي امتدت منذ سنة 2002 إلى غاية 2014 والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (05): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	1838	2164	2679	3132	3501	3977	4944	3916	4495	5414	5509	5508	5531

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، 2012 من خلال الموقع
http://www.amf.org.ae/ar

ومن خلال الجدول رقم (05) يلاحظ أنه ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي خلال الفترة 2002 –2014 ليصل إلى 5509 دولار أمريكي سنة 2012 وبمعل نمو قدر بـ 1.8 ويرجع هذا إلى التطور الذي حققته الجزائر أساسا في العائدات البترولية. والتي تشكل مصدر مهم للدخل، .

ث- نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي

وقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر في 2011 أن الجزائر من الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ساهم ميزانها الجاري بنسب ايجابية في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

الجدول رقم (06): نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2002 – 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2012	2013	2014
النسبة	7.7	13.0	13.1	20.6	24.7	22.5	20.1	0.3	7.5	8.9	6.1	0.4	0.4	-4.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، 2012 من خلال الموقع
http://www.amf.org.ae/ar

لقد ساهم ميزان الحسابات الجارية بنسب ايجابية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2002 لغاية 2008 ليصل إلى ما نسبته 20.1، لكن بحلول سنة 2009 انخفض إلى الصفر بنسبة وصلت إلى 0.3، مع أن الجزائر قد استفادت من ارتفاع مداخيل البترول رغم انخفاض نسبة ميزان الحسابات الجارية إلى الناتج الإجمالي. وكما كانت

[1] **صندوق النقد العربي، تقرير آفاق لاقتصاد العربي، 2015، ص 21**
[2] **world bank global economic: prospects navigating strong currents, 2011, Washington**

توقعات البنك الدولي استمرت مساهمة الميزان الجاري بنسب ايجابية في الناتج. الذي وصل إلى 6.1 بحلول سنة 2012، غير أن سنة 2014 شهدت مساهمة سالبة بنسبة قدرها4.3- ،

ج- التضخم

عرفت معدلات التضخم في الجزائر تحسنا بالرغم من التذبذب في بعض السنوات و يعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب المحلي نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد البترول خلال السنوات الماضية رغم تأثير الأزمة العالمية عليها. والجدول الآتي يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2002- 2014

الجدول رقم (07): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2002 – 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
النسبة	5.7	3.9	4.5	8.89	3.3	2.9	-

Source: Ministère des finances d'Algeriesur le site: www.mf.gov.dz

يلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم متذبذبة خلال الفترة 2002 – 2014، فقد قامتالحكومة الجزائرية بعدة وسائل مالية ونقدية وإجراءات مباشرة للحد منه، ولقد استطاعت أن تقلل من معدلاته فقد وصل إلى 1,4% سنة 2005 ليعاود الارتفاع في السنوات الأخرى مسجل معدل 8.89% خلال عام 2012 وهي أكبر نسبة مسجلة خلال الفترة 2002- 2014 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي. ويعزى ارتفاع الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص نتيجة إلى ارتفاع عوائد البترول خلال السنوات القليلة الماضية رغم تأثيرات الأزمة المالية العالمية. غير أن معدلات التضخم تراجعت خلال سنة 2014 لتصل إلى 2.9% وهي أحسن نسبة خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية.

ح- الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

يكشف التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الأهمية النسبية للقطاعات الخالقة للدخل على مستوى الاقتصاد الجزائري، مما يسمح بتوجيه أكثر للخطط والبرامج التنموية للدول من خلال التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية، وإعادة هيكلة القطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الدخل من خلال اعتماد آليات جديدة لإدارة هذه القطاعات على غرار اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تنموية في القطاعات ذات العجز المالي أو التقني [1]. والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 و 2013.

الجدول رقم (08): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2013 مليون دولار

البيـــــــــــــان	هيكل الناتج المحلي الإجمالي		
	2011	2012	2013
قطاع الإنتاج السلعي منها:	117.582	113.965	120.055
الزراعة	16.935	18.332	21.029
الصناعات الاستخراجية	71.567	67.454	65.359
الصناعات التحويلية	7.785	7.522	9.035
باقي قطاعات الإنتاج	21,295	20,657	33.667
قطاع الخدمات الإنتاجية	39.329	38.236	45.390
الخدمات الاجتماعية	37.782	37.495	44.485

[1] **بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية المستدامة، دراسة مقارنة، جامعة سطيف، 2011، ص 198**

صافي الضرائب المباشرة	11.701	14.59	16.033
الناتج المحلي الإجمالي	206.395	204.289	225.933

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 333

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص337

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 335 من خلال الموقع:

http://www.amf.org.ae/ar

لقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إذ احتل قطاع **الصناعات الاستخراجية** عام 2013 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بنسبة تفوق28.92 % من الناتج الداخلي الخام بقيمة قدرها 65.359 مليون دولار، على أثر بقاء أسعار النفط في مستوى قياسي.أما بالنسبة **لقطاع الزراعة** فلقد أطلقت الجزائر العديد من البرامج لتنمية القطاع الزراعي على غرار المخطط الوطني للتنمية الزراعية ، وبرامج الدعم الزراعي وعمليات مسح الديون التي شملت الفلاحين، مما جعل الإنتاج الزراعي يشهد تطوراً ملحوظاً غير أن القطاع الزراعي ساهم بما نسبته 9.30% من الناتج سنة 2013 وبنسبة نمو هامة قدرت بـ 12.8% بسبب تحسن الظروف المناخية .ومع ذلك يمكن القول أنه على الرغم من الأغلفة المالية المرصدة للقطاع الزراعي غير أن نسبة مساهمته في الناتج تبقى ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهنا تبرز إشكالية نقص الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي.

3-2 دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية المتحققة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إبراز الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل ومكافحة البطالة ، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تمكين أكبر قدر من شرائح القوة العاملة المحلية على تحسين مستوى معيشتهم وإتاحة فرص الكسب أمامهم.

أ- اثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل

يرتبط تدفق مشاريع استثمارية جديدة في الدول المضيفة بفكرة خلق فرص جديدة للتوظيف، وباعتبار البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية، فهي تسعى إلى الاستفادة من الفرص التشغيلية التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والجدول الآتي يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2002 – 2014

الجدول رقم (09): واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل	26	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0	10.0	9.7	9.8	10.6

source: Office Nationale des Statistiquessur le site: http://www.ons.dz/

من خلال بيانات الجدول يتضح أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر فقد وصل معدل البطالة إلى 9.7% سنة 2012 بعدما كان 26% سنة 2002.وهذا يفسر بالجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل، وذلك من خلا إتباعها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي. غير أن معدلات البطالة ارتفعت سنة 2014 لتصل إلى 10.6%، يمكن القول أن خطورة البطالة لا تكمن في ارتفاع معدلاتها الإجمالية بقدر تركزها بين الشباب المتعلمين والداخلين الجدد لأسواق العمل، مما يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي . وعلى هذا الأساس تقف الجزائر أمام تحدي خطير خلال السنوات المقبلة للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها.

ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر

يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في خلق مناصب العمل في البلد المضيف ، إلا أن هذا الأثر يختلف بحسب حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية الموطنة بالإضافة إلى مدى مرونة سوق العمل في البلد المضيف. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك بهدف الحد أو التقليل من مشكل البطالة من خلال تقديم حوافز وامتيازات خاصة بالاستثمارات التي تقوم بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة.غير أنه وبالرغم من كل هذه الجهود لا تزال فرص العمالة المستحدثة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة بالنظر إلى ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما قورنت بالإمكانيات الهائلة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (10): تطور عدد مناصب العمل التي توفرها الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة 20142002-مليون دينار

السنة	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
2002	495	0.84	98566	0.95	29586	3.07
2003	1628	2.76	396209	3.82	34618	3.60
2004	876	1.49	241768	2.33	24892	2.59
2005	836	1.42	198839	1.92	32019	3.33
2006	2102	3.57	486035	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.1	1327946	12.80	89594	9.31
2009	6932	11.77	439577	4.24	63488	6.60
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76443	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI ، 2014

يلاحظ من خلال الجدول أنه من إجمالي 58888 مشروع استثماري، لم يتعدى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 564 مشروع أي ما يعادل 2354099 مليون دينار وبمناصب عمل مستحدثة لم تتجاوز 113879 أي بنسبة 12 % فقط من إجمالي مناصب العمل المستحدثة كليا.

الأمر الذي يسفر تواضع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمالة في الجزائر، إذ تعد هذه المساهمة متواضعة جداً مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية والتي سمحت بخلق 848302فرصة عمل أي بنسبة 88% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة وهو ما يفسر ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الأجنبية على قطاعات ريعية (قطاع الطاقة).

3-3 العلاقة بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعد قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشر، ونتيجة لنشاط الشركات في هذا القطاع هناك احتمال لنشوء آثار سلبية على البيئة وفيما يلي يتبين لنا التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبية الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم (11): توزيع الاستثمارات المصرح بها حسب القطاع خلال الفترة 2002 – 2014

تورزيع الاستثمارات الإجمالية المصرحة حسب كل قطاع			
القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دينار)
الزراعة	960	1,63	115677
البناء والأشغال العمومية والري	11253	19،11	1367670
الصناعة	8070	13,70	5735195
النقل	31353	53,24	98521
السياحة	635	1,08	859913
الصحة	701	1,19	68040
الخدمات	5909	10,03	968431
التجارة	2	0,00	37514
الاتصالات	5	0,01	347842
المجموع	58888	%100	6933611

Source : AgenceNationale de développement de l'investissement algérie,2013 sur le site : www.andi.dz

يضم **قطاع الصناعة:** المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ولا يزال هذا القطاع يجذب إليه عدد من الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال البحث والتنقيب والاستغلال وغيرها، بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حالياً في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل شركة توتال الفرنسية Total التي استقرت في الجزائر منذ سنة 1951، والشركات الإسبانية " Repsol, Iberdrola Cepsa, Gaz Natural" إضافة إلى بريش بتروليوم BP وشيل Shell البريطانيين... الخ[1] .

لقد أدى الطلب المتزايد على احتياجات الطاقة الوطنية إلى ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من أجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة.

وقد سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال المرحلة 2000- 2012 تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2.3 أي حوالي 30 مليار دولار أمريكي. فيما يلي تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق الجغرافية:

الشركات الأوروبية بـ 74.2 %، تليها الأسيوية بـ 14.7%، ثم الشركات الأمريكية بـ 10% والباقي 1.1 % على دول العالم الأخرى.

على الصعيد الوطني تستمر الجزائر في تبني القوانين والأنظمة لإدارة مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، وعليه تم إصدار[2]:

. القانون رقم 01 . 19 المؤرخ في 12 كانون الأول 2001؛ والمتعلق بتسيير ومراقبة والقضاء على النفايات السامة.

. القانون رقم 99 . 09 المؤرخ في 15 تموز 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.

. القانون رقم 03 . 10 المؤرخ في 19 تموز 2003 والمتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

. المرسوم التنفيذي رقم 04 . 409 الصادر في 11 كانون الثاني 2005، الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الآلات التي تعمل بالكهرباء، الغاز والمواد البترولية.

كما أخذ المشكل البيئي جانباً في قانون الكهرباء والغاز وكذا القانون الجديد 05 . 07 المتعلق بالمحروقات.

قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئية في إطار **التنمية المستدامة.**

قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أغسطس 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

[1]Abdellatif Benachenhou, Les Nouveaux Investisseur, Alpha Design, Alger, Mai 2006 ,p 32

[2]مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، عمان، الأردن، 2006، ص 36

أما دوليا فقد عمدت الجزائر إلى المصادقة والانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة منها:[1]

اتفاقية الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2012: مؤتمرات قمة الأرض وهي اجتماعات عقدت منذ عام 1972 من قبل قادة العالم للأمم المتحدة، وذلك بهدف تحديد الوسائل لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ 1992.

المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 شباط 2005 الطاقة والتعاون العربي مؤتمر الطاقة العربي العاشر 2014، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة 21- 23 كانون الأول 2014.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تحقق الاستثمارات الأجنبي المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة خاصة الدول النامية منها الجزائر؛ التي تسعى من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور غالبيتها حول تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادها، غير أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى ضعيفة من حيث العدد والقيمة رغم أن لبعض الدول المتقدمة عدداً معتبراً من المشروعات الاستثمارية كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وهذا يؤكد أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم من قبل الشركات الأجنبية بأنه غير مهيأ لجذب واستقطاب استثمارات ذات قيمة ومبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي من أصل الدول المتقدمة خاصة وذلك حتى تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال توفير رؤوس الأموال، التكنولوجيا القادرة على استغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مردودية وتوفير مناصب شغل ملائمة.

2- تمثل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المضيفة(كنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام) مقياسا يعتمد عليه في تقييم قوة الآثار الايجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ،وهو ما تم الاعتماد عليه للحكم على انخفاض الآثار الايجابية المترتبة على التنمية المستدامة جراء استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تنخفض هذه النسب إلى مستويات دنيا.

3- من خلال التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، يمكن وصف سلوك الشركات المتعددة الجنسيات بالاستراتيجي، حيث تسجل حضور بقوة في قطاع الطاقة، والخدمات وبدرجة أقل في الصناعة والزراعة نتيجة لارتفاع العوائد المتأتية من النشاط في هذه القطاعات. في حين تغيب في قطاعات إستراتيجية على غرار الزارعة والصحة.

4- تتأثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية المستدامة خصوصا الجانب الاقتصادي والاجتماعي بتبعات الأزمة العالمية مما جعل من الصعب تمييز آثار الأزمة من تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في خضم الأزمة

5- من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر يتبين ان الجزائر لا تولي أهمية كبيرة للقطاعات الخدمية خاصة السياحة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

[1] **مؤتمر الطاقة العربي العاشر،الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، الإمارات، كانون الأول 2014، ص 35**

التوصيات:

1- الأخذ بعين الاعتبار مبادئ وأسس التنمية المستدامة عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، مما يكرس التوجه نحو التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر

2- التركيز على توجيه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها من أثر في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الغذاء، وتقليص التبعية للأسواق العالمية ودفع التنمية البشرية.

3- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية كالخدمات والصناعة بغية خلق المزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة خصوصا في ظل تنامي القوة العاملة في الجزائر.

4- الانتقال نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار التي تمنح أولوية لنتائج التنمية المستدامة.

5- على الجزائر إعطاء أهمية لقطاع الخدمات بما فيها السياحة باعتبارها من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة لأن قطاع الصناعات التحويلية ناضب.

المراجع:

- الخطيب ممدوح عوض، *التنمية والتخطيط*، مطبعة القمحة، ط2، دمشق، 2003، ص 259
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *التنمية المستديمة والإدارة المجتمعية*، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، *مناخ الاستثمار*،2010 ، الكويت
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، *مناخ الاستثمار*، 2011 ، الكويت
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 -2013*، الكويت
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على الموقع http://www.andi.dz
- أميرة حسب الله محمد، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية* ، الدار الجامعية، مصر ، 2005،
- باتر محمد علي وردم، *مخاطر العولمة على التنمية المستدامة*، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
- بيوض محمد العيد، *تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية المستدامة* ، دراسة مقارنة، جامعة سطيف، 2011.
- جيل برتان، *الاستثمار الدولي*، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1982
- حسان خضر، *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا* ، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004،العدد33
- فليح حسن خلف، *التمويل الدولي*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- مؤتمر الطاقة العربي الثامن، *الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية*، عمان، الأردن، 2006
- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، *الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية* ، الإمارات، كانون الأول 2014
- عبد السلام أبو قحف، *السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية* ، مؤسسة شباب العاصمة، الإسكندرية، 2003

- علي عباس، *إدارة الأعمال الدولية*، دار المسيرة،عمان، 2009

- ABDELLATIF BENACHENHOU**,** *Les Nouveaux Investisseur*, Alpha Design, Alger, Mai 2006

- AgenceNationale de développement de l'investissement algérie,2013 sur le site : www.andi.dz

- Différent rapport sur le site: www.bank-of-algeria.dz

http://www.ons.dz/- Office National des Statistiquessur le site:

– UNCTAD, www .unctad.org

Ministère des finances d'Algeriewww.mf.gov.dz-

- world bank global economic: prospects navigating strong currents, 2011, Washingtonsur le site: www.worldbank.org